



فلسفة السلم: استراتيجية السلم في سياسات الدفاع الراهنة -الجزائر أنموذجاً-

The philosophy of Peace: Peace strategy in the current defensive Politics -Algerian model-

الباحثة، مودود شريفة

المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبلية، (الجزائر)

البريد الإلكتروني: charifa1983@gmail.com

ملخص

يتناول هذا المقال فلسفة السلم التي تختارها الدول العقلانية في اتخاذ مواقفها وفي علاقاتها الدولية، وتعاملاتها مع الأزمات الأمنية والاستراتيجية والسياسية المختلفة. ويحاول المقال توضيح الفرق بين السلم كفلسفة قائمة على أخلاقيات ومبادئ، وبين عملية السلام التي تمثل مجموعة من التدابير الإجرائية والعملياتية الطارئة في حل الأزمات الأمنية وخلق توافق بين الأطراف المتنازعة. كما تطرح إشكالية عجز الفكر الاستراتيجي الغربي في تعامله المزدوج، بين التنظير من أجل السلام وخلق هيئات لصناعة وحفظ السلام الدولي، لكنه في الواقع تورط في العديد من الصراعات والحروب ونقض كل المبادئ التي وضعها وتعهدها بها. كما نحاول تسليط الضوء على جانب من جوانب الفكر الاستراتيجي الجزائري، والذي يظهر بشكل متميز في السنوات الأخيرة، والمتعلق ببعد السلم في معالجة القضايا الدولية، وما دعوة الجزائر لإقرار يوم عالمي للتذكير بأهمية العيش معا في سلام إلا انعكاساً لمبادئها الراسخة في ترقية فلسفة السلم.

كلمات مفتاحية: فلسفة السلم، استراتيجية السلم، الفكر الاستراتيجي، سياسات الدفاع، الدبلوماسية الجزائرية.

Abstract

This article deals with the philosophy of peace, which rational states choose before taking any positions, acting in international relations, and dealing with

various security, strategic, and political crises. The article attempts to clarify the difference between peace as a philosophy based on ethics and principles, and the peace process, which represents a set of procedural and operational emergency measures in managing security crises or reconciling conflicting parties. We also raise the issue of the inability of strategic thinking failure of the west in its dual approach, between theorizing for peace and creating bodies to make and maintain international peace, while in reality, the western strategic thinking has been involved in many conflicts and wars and has violated all the principles it developed and pledged. We also try to shed light on an aspect of the Algerian strategic thinking that has emerged uniquely in recent years. Which is related to the peace dimension in addressing international issues. As exemplified by Algeria's call for the establishment of an international day to remind the importance of living together in peace.

Keywords: The philosophy of Peace, Peace strategy, Strategic thought, Defensive politics, Algerian diplomacy.

مقدمة

أصبحت فلسفة السلم خيارا استراتيجيا يفرض نفسه في العقود الأخيرة، حيث أن إدارة الأزمات الأمنية باتت بحاجة إلى فكر استراتيجي يتماشى مع متغيرات النظام الدولي الحالي الذي من المفروض أن يستند للحكمة والقراءة الرصينة لأحداثه ومستجداته. ورغم أن العالم الغربي بكل أطيافه الأيديولوجية يتغنى منذ الثورة الفرنسية بمبدأ السلام وحقوق الإنسان، إلا أنه عجز عن صياغة نموذج لعالم يمكنه أن يتجاوز دون الحاجة لحروب وصراعات بين الحين والآخر، ولعل الإبادة الممنهجة والمتجددة ضد الشعب الفلسطيني والحرب في أوكرانيا، خير دليل على هذا العجز. بل إن الفكر الاستراتيجي الغربي قد استثمر في السلم لصناعة الحرب وتخريب الدول باستخدام الثورات الملونة التي اصطبغت بخاصية "السلمية"، ومن هنا يتضح بأن الفكر الاستراتيجي الغربي -ورغم كل المبادئ الإنسانية المصاغة في المواثيق الدولية -إلا أن نزعته الاستعمارية وعدم قبول الآخر منعاه من تحقيق سلام واضح المعالم.

والجزائر، بعقيدتها الراسخة في حق الشعوب في تقرير مصيرها وموقفها المتمسك بسياسة عدم الانحياز، تستند إلى إدراكها بأنها دولة قوية، تمارس السلم في سياساتها الدفاعية وعلاقاتها الدولية، من منطلق الخيار الحر وليس من منطلق الاضطرار أو الضعف، رغم الأزمات التي تحيط

بها، والاستفزازات الأمنية والسياسية التي تتعرض لها من جهات تسعى لإزاحتها عن هدوئها في إدارتها لعلاقاتها ومشاركاتها الحثيثة في حل الأزمات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ومن منطلق أن الفكر الاستراتيجي المعاصر يحتاج إلى نظرة جديدة تختلف عن النظرة الغربية التي أثبتت عجزها، يمكن أن نطرح التساؤل التالي: كيف يمكن صياغة فكر استراتيجي قائم على فلسفة السلم؟ وماهي خصائص الدولة السلمية؟ وعليه، ستنم معالجة هذا الموضوع وفق المحورين التاليين:

1. عجز النموذج الغربي في تجنب الحرب،

2. فلسفة السلم في سياسات الدفاع: الجزائر كنموذج.

1. عجز النموذج الغربي في تجنب الحرب

عمليات حفظ السلام في شكلها الحالي هي عبارة عن حل براغماتي بديل ابتكره الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة داج همرشولد (Dag Hummarskjold) في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، حيث لم يكن من بين خصائص هذه العملية التمييز بين المعتدي والضحية، بل أن تكون هذه العملية متميزة بالحيادية والنزاهة في التعامل مع الصراع ونبذ استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، فالهدف منها هو حماية السلام وليس إحقاق العدل (شنيكات، 2009، صفحة 8). ويعبر مفهوم "بناء السلام" (Peacebuilding) أو "توطيد السلام" (Peace consolidation) عن نوع من المهام تم تصميمها وإنشائها في سياق إعادة تشكيل للوضع الدولي في نهاية الحرب الباردة، والتي كانت فترة اضطرابات كبرى أدت إلى إعادة تعريف العلاقات الدولية (1, BRESSON, 2012, p. 1). ويندرج تحت هذه العملية مجموعة من الطرق أهمها فرض السلام، وعمليات حفظ السلام الموسعة وعمليات دعم السلام (شنيكات، 2009، الصفحات 36-37). ورغم أن الكثير من المراقبين شككوا في نجاح عملية بناء السلام في بدايتها، إلا أن نجاح بعض الجهود في تحقيق السلام في بعض الأزمات على المستوى الدولي، مثل عملية السلام في ناميبيا سنة 1989 كانت بمثابة مفتاح الأمل لمهمة حقيقية للسلام في العالم، ومنذ ذلك الوقت أصبح السلام صناعة دولية (BRESSON, 2012, p. 19).

في السنوات الأخيرة، أصبح هذا المفهوم محل مساءلة تتعلق بنقاط ضعف عملية "بناء السلام"، وكذلك بمستقبل المفهوم في حد ذاته والقضايا المصاحبة له (10, BRESSON, 2012, p. 10). فرغم التحليلات والتوقعات الجيوسياسية حول تناقص التهديدات الأمنية بين الدول مقارنة بارتفاع التهديدات الأمنية الداخلية والإرهاب، إلا أن الأحداث أثبتت العكس، حيث يشهد

العالم حربين دائرتين هي الإبادة ضد الشعب الفلسطيني والحرب الأوكرانية، مما أعاد طرح التشكيكات في عملية "بناء السلام" الدولي.

ظهرت اتفاقيات السلام عبر التاريخ كمعاملات للسلام منذ وجود الحرب، ونشر غاستون بوثول (Gaston Bouthoul) عام 1948 كتاباً بعنوان "ثمانية آلاف معاهدة سلام" (Huit Mille Traités de paix) مما يدل على حجم الجهود الساعية للسلم عبر التاريخ (DURIEUX & al, 2017, p. 972). ورغم أن أغلب المؤسسات الدولية والناشطين في مجال تحقيق السلام يستعملون مفهوم "السلم" و"السلام" بنفس المعنى إلا أن مفهوم السلم أوسع من مفهوم السلام، ولهذا تكون "فلسفة السلم" أوسع وأرسخ من عملية "بناء السلام" المكرسة في المجتمع الدولي بقوانينه وهيئاته المنضوية تحت مجلس الأمن الدولي، والذي لم يحدد في ديباجة وظائفه وسلطاته أي تعريف للسلام والأمن الدوليين، كما توضحه المادتين 24 و26 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وكذلك في المواد التي تضمنها الفصل السادس بعنوان: في حل المنازعات حلاً سلمياً والسابع بعنوان: فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان (ميثاق الأمم المتحدة 2024، موقع الأمم المتحدة). كما أن ما نقصده بفلسفة السلم في هذه الدراسة ليس له علاقة بحلم السلام العالمي (Le rêve de la paix universel) أو "اليوتوبيا الديمقراطية" (L'utopie démocratique) (François-Régis Legrier. 2018, p31) وليس له علاقة كذلك بقانون "الأقوى" الذي يفرض السلام والذي ساد البشرية في القرون القديمة والوسطى ومازال يسود في العالم المعاصر وإن اختلفت صورته ومفاهيمه.

ما يجب الاعتراف به هو أن فكرة "التعايش السلمي" لم تكن يوماً واقعا، ورغم أن بعض الفترات في التاريخ الإنساني كانت أقل دموية من غيرها إلا أنه لا يمكن وصفها بـ "السلمية". فعلى سبيل المثال، عاشت أوروبا عصرها الذهبي في الفترة الزمنية ما بين 1870 و1914، وكانت في حالة من السلم والتطور الصناعي والتجاري والفني والأدبي والعلمي، لكنها كانت إلى جانب ذلك، حقبة للحملات الاستعمارية الضخمة وسباق التسلح والتعصب للقومية. كما كانت "فترات السلم" خلال الحقبة فرصة لتحضير الحروب العالمية فيما بعد (أندريه غلوكسمان وكريستيان ديكان، 1981، صفحة 10). الأمر الذي شوش على مفهوم "التعايش السلمي"، وأصبح يقصد به في العالم المعاصر إما "التعايش السلمي الاضطراري" أين تضطر إليه الأطراف ضعفاً أو خوفاً من العقوبات وتسليماً للقوانين، أو "التعايش السلمي الردعي" خوفاً من قوة السلاح التي يمتلكها طرف ما مثل ما يحدث مع كوريا الشمالية، وذلك باعتبار العقوبات بنوعيتها، التقليدية والذكية، وسيلة من وسائل فرض السلم (CARISCH, LORAIN, & Shawna, 2017).

وقد تحدث "روبرت جوهانسن" (Robert C. Johansen) منذ عقود عن عجز النظام الدولي عن "أنسنة" المجتمع العالمي في ظل الظروف الاجتماعية الهشة التي تسود بعض مناطق العالم من الناحية المعيشية والصحية وكذلك ارتفاع التسابق نحو التسلح وتنامي الخطر النووي (Johansen, 1978, p. 15)، وهذا ما نراه بوضوح في المستجدات الأمنية على الصعيد الدولي. فبينما كان المجتمع الدولي يحتفل في سنة 2023 بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين (75) للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذا اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، واليوم العالمي للسلم في 21 سبتمبر بدق جرس السلام للدعوة للاعنف، يعيش الشعب الفلسطيني إبادة جماعية ذكرت العالم بأن الإنسان مازال يعيش بدائية الغرائز الأولى للإنسان غير المتحضر. كما تعيش أوكرانيا منذ عامين حرباً متعددة الأطراف والأهداف وبسيناريوهات غامضة ومتعددة المؤشرات. هذه التقاليد والقوانين التي تسعى لتحقيق السلم ومبدأ اللاعنف باتت مجرد دلائل عن العجز الدولي أمام الحروب، وعلى إنزلاقات الغرب في إدارة العلاقات والمصالح والأزمات الأمنية والاقتصادية.

وبالرغم من العديد من الأطروحات المبتكرة حول السلام مثل ما ساهم به الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط (Emmanuel Kant) حول أن الدول عند تأسيسها تكون متهينة للحرب، وعملية السلام تقررها الشعوب في الدول الجمهورية، لأن الدستور الجمهوري يمثل سيادة الشعب، ويخول لها حق تقرير الحرب والسلم، فالشعوب -كما يرى كانط- تميل بطبعها للسلم وليس للحرب، إضافة إلى إسهامات جوزيف شومبتر (Joseph Schumpeter) حول التأثير السلمي للمؤسسات والمبادئ الليبرالية من خلال تفاعل الرأسمالية والديمقراطية والتي ضمنها كتابه علم اجتماع الليبرالية (The Sociology of Imperialisms) الصادر عام 1918 (قوجيلي، 2018، الصفحات 269-270). ورغم التنظيرات حول السلام الديمقراطي، إلا أن مفهوم السلام بقي كذلك مجرد إجراءات مشروطة بعوامل كثيرة، حيث أن الفرضية الأساسية التي تنص على أن "الدول الديمقراطية لا تتحارب" لم تتجسد على أرض الواقع بتلك السلاسة التي تصفها النظرية، فبقي الجدل بين كون الديمقراطية هي التي توفر الشروط للسلم أو أن الديمقراطية هي التي تنشأ في ظل توفر السلام.

كما أظهر الواقع بأن الديمقراطية تمارس تأثيرها في قضايا النزاع، ويستخدمها منظرو السلام الديمقراطي كمؤشر للتنبؤ بأنماط سلوكية معينة تؤدي إلى الحرب بين الدول الديمقراطية. كدليل على ذلك النقد الذي قدمه كل من هنري فاربر وجوان غوا (Henry S. Farder and Joanne Gowa) في مقالهما السياسة والسلام "Politics and Peace" سنة 1995 والذي مفاده أن "السلم بين الدول الديمقراطية أثناء حقبة الحرب الباردة كانت نتيجة المصالح المشتركة لهذه الدول في معارضة الشيوعية لا نتيجة للديمقراطية". فالسلام الديمقراطي إذن ليس نتيجة

نوع من النظام بل هو نتيجة ضرورات بنيوية للنسق الدولي. ووجد مانسفيلد وجون بيفهاوس (Edward Mansfield and Jon C. Pevehouse) عام 2000 بأن "التجارة وليس الديمقراطية من تنتج السلام"، ويضيف رأي آخر أن الدول الديمقراطية لا تتبنى بالضرورة السلام لأنها تتبنى "فرضية العداوة" للدول غير الديمقراطية (قوجيلي، 2018، الصفحات 311-310). بالتالي فعملية السلام على النموذج الغربي الديمقراطي هي عملية انتقائية مشروطة بحسب المصالح والمواقف والأجندات العلنية والخفية وليس بحسب المبادئ، ويشير كريستيان بيوغر وتيرين فيلومسن (Christian Bueger and Trine Villmsen) عام 2006 إلى أن الديمقراطية مرتبطة بالسلام، وبترجمتها بالمفهوم الغربي، لم تعد مرتبطة بغياب الحرب وإنما بالأمن أيضاً، "فأطروحة السلام الديمقراطي إذن هي عبارة عن ترجمة للوثائق السياسية، ووسيلة فعالة لتمييز الأصدقاء والأعداء فقط" (قوجيلي، 2018، صفحة 313).

على صعيد آخر، شهد العالم أغرب صناعة حروب عبر التاريخ البشري، باستغلال السلم. حيث وضع الفكر الاستراتيجي الغربي نظريات ومخططات صناعة الحرب عبر السلم، فكان أن قامت بعض الدول بصناعة الدمار والعنف، مجسدة في الثورات الملونة التي سعت عبر السلم إلى إرجاع دول إلى مصاف المجتمعات الهشة بعدما كانت دولاً ذات سيادة وكرامة. بالإضافة لما سبق تحافظ القوى الغربية على توسعها في التسلح عبر استراتيجية "مطلوب عدو" أو "صناعة العدو" أو مُسلّمة "من ليس في صفّي فهو عدوي"، كما تفعل بعض القوى الكبرى في بحثها الدائم عن "شريك عداوة" أو كما يسميه توماس بارنيت (Thomas P.M Barnett) "التهديد الاستراتيجي". في حين بإمكانها أن تبحث عن السلم مع "خصمها اللدود" فقط لأن هذا الأخير لديه من القوة العسكرية والاقتصادية والاستراتيجية ما سيكلف هذه الدول نفقات باهظة في حالة اختيارها الحرب، لذلك تختار الأمن والسلم وتصدرهما كذلك (Barnett, 2004, pp. 10-58). كما تفعل حين تختار وتشجع نوعية معينة من السلام، مثل الكيل بمكيالين فيما يخص إعلان الحرب على العراق اعتماداً على مجرد شكوك بوجود أسلحة كيميائية، في حين تتغاضى عن دول أخرى في خرق قانون حيافة وتطوير السلاح النووي.

2. فلسفة السلم في سياسات الدفاع: الجزائر كنموذج

السؤال الذي يمكن طرحه هو متى نقول عن دولة أنها تتبنى فلسفة السلم؟ ويمكن الإجابة على ذلك بمعرفة أن هناك نهجين لتعايش الدول عبر العالم. النهج الأول تتبعه الدول الساعية للسلم والتي غالباً ما تبذل جهوداً للحفاظ على الوحدة الوطنية، والوحدة الإقليمية، ووحدة المجتمع الدولي، وهذه المجهودات تكون بالوسائل المادية والسياسية والدبلوماسية. في المقابل هناك دول تتبع نهج إثارة الأزمات الأمنية الدولية، والتي تستفيد من حالة عدم السلم.

يرى أندريه غلوكسمان (André Glucksmann) بأن الشعوب القادرة على خوض الحروب، "تحريرية" كانت أم "قومية" أم "مقاومة"، هي نفسها القادرة على السلام. إن القرن العشرين قد أفرز دولا قوية ومسالمة، لكن الفرضية التالية تبقى مطروحة وهي: "قل لي مع من تنوي أن تتعايش أقل لك من أنت"، فالسلام إذن ليس عملية مضمونة وإنما هي عملية مشروطة بالعديد من الحسابات (أندريه غلوكسمان وكريستيان ديكان، 1981، صفحة 6). وقد يبدو من المخالف لتقاليد الدول المحاربة أن تتبنى الجزائر نهج السلم وتناصره بشكل شامل وثابت ودون تردد، وهذا يرجع لكونها رمزا للنضال وروح الثورة في العالم المعاصر، ولأنها ترى بأن الأصل في العلاقات بين الدول هو تكريس السلم وليس السعي للحرب.

في تحليلنا لنموذج الدولة السلمية في التفكير الاستراتيجي للدولة الجزائرية، يمكن أن نستلهم بأن ما يجعل الدولة سلمية هو ليس تبنيها للسلم في حالة عدم وجود تحديات، مثل ما هو الحال مع بعض الدول مثل سويسرا، وإنما السلم هو خيار استراتيجي واع ومدروس رغم التحديات، وهذا ما عجزت عنه هيئات صناعة السلام في المضمون بالمفهوم الغربي في تحقيقه وتلافي الحرب. ولهذا بات من حق الجزائر الاعتزاز باختيارها الحر في تبني خيار السلم، سواء كان الأمر متعلقا بها أو بالمتربصين والمستفيدين لهدوئها ونضجها السياسي، أو لمساندتها لخيار التسوية السلمية لكل النزاعات الدولية. فهي نموذجا يسير بخطى متتدة وواضحة في صياغة السياسات القائمة على تكريس فلسفة السلم. ومنه، يمكن بناء الخصائص التالية للدولة السلمية حسب دراستنا من خلال عرض وتحليل مميزات النموذج الجزائري:

- الجزائر من الدول العريقة في التعامل بمبدأ السلم والتعايش السلمي وهو ما تضمنته مواثيقها ونظمها منذ اندلاع الثورة في عام 1954، ويظهر ذلك في الحكمة التي كان يتمتع بها من صاغوا بيان ثورة الفاتح من نوفمبر، حيث جاء فيه "جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب اتجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات" (جبهة التحرير الوطني. بيان أول نوفمبر 1954).

- التاريخ المشرف للدولة الجزائرية المستقلة في مواقفها اتجاه مختلف القضايا، وهذا مبدأ الدولة السلمية الثابت في القضايا الداخلية والخارجية، وتسعى الدولة السلمية لذلك، كما تفعل الجزائر بالتزام في القضية الفلسطينية، حيث بدأت بإعلان قيام الدولة الفلسطينية من الأراضي الجزائرية، باعتبار أن عملية السلم لا يمكن أن يختارها أي كيان لا يشعر بحريته وسيادته. وهو نفس الأمر الذي مازال تدعو إليه الجزائر، حيث جاء في خطاب رئيس

الجمهورية السيد "عبد المجيد تبون"، بمناسبة انعقاد الدورة 17 لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ما يلي: "في الوقت الذي أجدد التهاني الصادقة للإخوة الأشقاء الفلسطينيين على التوافق حول إعلان الجزائر التاريخي للشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، أدعو اتحادكم الموقر إلى مرافقة الإخوة الفلسطينيين نحو استكمال هذا المشروع الوطني، وتنفيذ الاستحقاقات الوطنية المنصوص عليها في خارطة الطريق المعتمدة" (مجلة الجيش العدد 715، 2023، صفحة 03). كما يظهر ذلك من خلال جهود الجزائر في لم شمل المتنازعين في العديد من بلدان القارة الإفريقية.

• عملية السلم هي عملية - لبساطتها- تبدو مع الفهم التقليدي لعملية السلام معقدة جدا، حيث أن السلم هو الحالة التي تختارها الدولة بإرادتها للتعيش في شبكة العلاقات الدولية رغم التحديات التي تتعرض لها هذه الدولة. وبالتالي فعملية السلم تقوم بها الدولة القوية والرشيدة باختيارها، وليس هروبا من تداعيات الصراعات والحروب والنزاعات كما هو الحال مع عمليات السلام بالمفهوم الغربي. وهذا ما تؤكد السياسة الجزائرية من أن "الجزائر دولة مسالمة قوية بجيشها" (مجلة الجيش العدد 717، 2023، صفحة 07). فالسلم إذن عملية لا ينساق إليها الضعيف مرغما وإنما يختارها القوي رغم أنه يملك إمكانيات الحرب المادية والمعنوية.

• تعتبر الدولة السلمية مبدأ "عدم الانحياز" من أهم استراتيجيات السلم، وكما يقول رئيس الجمهورية الجزائرية السيد عبد المجيد تبون "الجزائر دولة مسالمة تسعى للتعيش مع عدة تحديات أمنية عبر حدودها وفي محيطها الجغرافي، سيما في سياق دولي تطبعه عدة تحديات أمنية على طول حدودها، وفي محيط جغرافي وسياق دولي معقد، تواصل الجزائر تبني سياسة عدم الانحياز، بعيدا عن أي انتماء أيديولوجي أو تدخل" (مجلة الجيش، العدد 717، أبريل 2023، ص 07). هذا الأمر ليس بالجديد، بل ظهر هذا التوجه منذ استقلال بلادنا، حيث أن تجربة الحرب ضد الاحتلال الفرنسي قد خرجت منها الجزائر بدروس عميقة وناضجة حول أولوية مبدأ عدم المشاركة في صراع أي طرف ضد طرف آخر.

• تحافظ الدولة السلمية على سمعة متوازنة، وصمود في المبادئ والثوابت والمعتقدات الوطنية والأخلاقيات الدولية، الأمر الذي يجعلها محل ثقة على المستوى الإقليمي والعالمي. وبالتالي، هذه الخاصية مع القوة وعدم الانحياز تجعل منها دولة ذات أهلية لقيادة عمليات السلام الدولية، خاصة وأنها لم تتورط في مساندة حرب، أو المشاركة في مشاريع عدوان على دول أخرى، ولم تنقض أي موثيق دولية لحفظ السلام. فالمصداقية والتاريخ المشرف من أساسيات الوساطة في النزاعات، ولا يمكن لدول تمارس الازدواجية السياسية والتلاعب بمعايير السلم أن تكون لديها مصداقية في بناء السلم الدولي.

- لا تقيم الدولة السلمية قواعد عسكرية على أراض لا تملكها، كما لا تسمح لأي جهة -مهما كانت علاقاتها ومصالحها معها- بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها.
- من أولويات الدول السلمية دعم القضايا العادلة عبر العالم، وهذا الدعم لا يكون لقضايا دون أخرى، بحسب المصالح والتحالفات، وإنما تحترم هذه الدول مبادئها مع كل ما يهدد السلم العالمي.
- الدول السلمية بإمكانها بكل عقلانية وسيادة أخذ مواقف قطعية وجازمة مع كيانات أثبتت عدم جدارتها بتقاليد العلاقات السياسية والدبلوماسية، وثبت انتهاجها لسياسات مشبوهة تهدد بناء فضاء جيوسياسي مستقر ومتعاون، ولا ترى ذلك تناقضا بل تعده من وسائل حفظ السلم، مادام الطرف الآخر لم يسلك سلوك الدول الناضجة سياسيا.
- الدولة السلمية لا تدخل في أي وساطة دبلوماسية دون دراسة احتمالات النجاح أو الفشل، وغالبا ترفض الوساطات التي لا طائل منها غير إطالة أمد الصراع أو مجاملة البروتوكول الدولي للسلم.
- أهم خاصية للدولة السلمية هي اعتمادها على دبلوماسية خارجية نشطة وناضجة ومتعددة الأطراف، وعدم التلاعب الدبلوماسي بالأطراف المتنازعة.
- تترفع الدولة السلمية عن الرد على بعض الاتهامات أو الاستفزازات التي تتعرض لها من جهات غير موضوعية أو خصوم، فليس كل تصريح يستحق الرد عليه، كما فعلت الجزائر بعد تصريحات وزير الخارجية الصهيوني على الأراضي المغربية خلال زيارته للمملكة المغربية في شهر أوت من سنة 2021 أين قدم تصريحات تخص العلاقات الجزائرية الإيرانية، ولم تولي الجزائر هذا التصريح أهمية كبيرة ووصفته بالسخيف والذي لا يستحق الرد. فالدول الناضجة سياسيا ودبلوماسيا تتخير أين تستثمر جهودها، ولا تعطي أهمية لأطراف غير ناضجة تسعى لجعلها تحيد عن مبادئها الدبلوماسية والسياسية والسيادية، كما لا تقف مع طرف ضد طرف آخر في أي نزاع مالم يكن بينهما طرف تنتهك سيادته وحرية.
- الدولة السلمية لا تتنكر للدول الصديقة ومعاهدات التعاون والتحالف بغض النظر عن المصلحة المحصلة منها، وبغض النظر عن الأزمات التي تقع فيها هذه الدول، خاصة إذا كانت دولا صديقة بالجوار والتحالف أو شقيقة بالمقومات المشتركة. إن التعايش السلمي يقتضي التعاون والسعي للمصلحة الجماعية وليس فقط السعي خلف المصلحة الضيقة دون مراعاة للمحيط الجيوسياسي الذي تعد جزء من تركيبته الكلية. وكمثال على

ذلك، الجهود الكبيرة التي تقوم بها الجزائر في دعم بعض الدول المجاورة لتجاوز الأزمات التي تمر بها، وكذا دور الوساطة في حل النزاعات في العديد من الدول الإفريقية، على غرار اتفاق السلام بين أثيوبيا وأريتيريا، حيث لا يمكن للجزائر أن تتراجع عن تقديم دعمها الدائم وفاءً بالمواثيق والمعاهدات الرسمية والعلاقات غير الرسمية وما تمليه روابط الجوار والخلفية الثقافية والحضارية المشتركة. كما أن الدولة السلمية لا تسعى للتلاعب والتحكم بالدول الضعيفة التي تقدم لها مساعدات دورية، ولا تسعى لاستغلالها بالوكالة في حروب أو نزاعات.

خاتمة

لا يحيلنا مفهوم فلسفة السلم إلى عالم المفاهيم الفلسفية التجريدي كما يبدو، وإنما يقصد به استجلاب هذا المفهوم فائق الأخلاقيات والثوابت إلى أرض الواقع وتطبيقه في سياقات سياسية ودبلوماسية داخلية وخارجية، من أجل العيش في سلام. فهي تعني إذن ذلك التوجه المدروس والمحدد الثابت الذي تختاره الدول الناضجة سياسيا ودبلوماسيا في التعامل مع العلاقات الخارجية بطرق سلمية مهما كانت التحديات والرهانات. وللدولة السلمية العديد من الخصائص، أهمها أنها دولة قامت ببناء تحصيناتها على مستوى مناطق القوة التي تميز كل دولة، كما أنها دولة مرت بتحديات أمنية وأزمات وحروب، لكنها صمدت رغم ذلك ولم تفرط في الثوابت والقيم السيادية، فالدولة السلمية تتمتع بالاستقلالية الناضجة والواعية في القرارات والخيارات، واختيار سياسات دفاعية سلمية.

يكمن الفرق بين السلام الديمقراطي في المنظور الغربي وفلسفة السلم في كون الدول "الديمقراطية" تمارس السلم مع الدول "الديمقراطية" فقط ومع الدول التي لا تعارض مصالحها، لكن بإمكانها الدخول في حرب مع دولة تيوقراطية أو دعم حرب أو السكوت على عدوان أو تحضير حروب وصنع ثورات وغيرها من مظاهر عدم السلم. فهذه الدول غالبا تستفيد من حالة انعدام السلم لما تكون الصراعات الدائرة بعيدا عن أراضيها. في حين دول السلم هي دول لا تصنع الحروب ولا تدعم الحرب أو العدوان، ولا تكيف مبادئها السلمية حسب مصالحها، كما لا تشعر بارتياح لوجود أي بؤر توتر عبر العالم ولو كانت بعيدة عنها، بل تسعى لشجبتها وحلها سلميا، كما لا تبقى في حالة الحياد مثل بعض الدول الحيادية لأنها تعتبره موقفا سلبيا لا يسعى لدعم الانسجام والتناغم العالميين.

من كل ما سبق، تظهر الجزائر بثقلها الحضاري والنضالي والسياسي، فهي تتبنى وتمارس وتدعم السلم على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من خلال العديد من الاستراتيجيات السياسية والدبلوماسية، ما يخلوها لأخذ خطوات واسعة للأمام، من أجل عرض

فلسفة السلم: استراتيجية السلم في سياسات الدفاع الراهنة -الجزائر أنموذجاً-

نموذجها الواعي في بناء علاقات دولية متعايشة بعيدا عن التعامل المزدوج والتناقض بين الكلمة والفعل، وبين القانون وتطبيقه.

المراجع

1. Barnett, T. P. (2004). The Pentagon's New Map. War and Peace in the twenty-first century. USA: The Bearkley Publishing Group.
2. BRESSON, D. (2012). Le « PeaceBuilding »: Concepts, mise en œuvre, débats. Le point sur les péripéties complexes d'un outil de paix en construction, Affaires stratégiques . paris: l'Harmattan.
3. CARISCH, E., LORAIN, R.-M., & Shawna, R. (2017). The Evolution of UN Sanctions. From a tool of Warfare to a tool of Peace, Security and Human Rights. Switzerland: Springer International Publishing.
4. ميثاق الأمم المتحدة. المواد 24، 26، 39، 40، 41، والتدابير الخاصة بالمواد 42-47، اطلع عليه يوم 17 مارس 2024 على الرابط: <https://www.legal-tools.org>
5. DURIEUX, B., & at al. (2017). Dictionnaire de la guerre et de la paix. Paris, France: Presses Universitaires de France.
6. François-Régis Legrier. Si tu veux la paix prépare la guerre. Essai sur la guerre juste. France: ROMANA, 2018
7. Johansen, R. C. (1978). Toward a Dependable Peace: A proposal for an appropriate Security System (Working Paper Number 8). World Order Models Project. (I. f. Order, Éd.) New York.
8. أندريه غلوكسمان، وكريستيان ديكان. (1981). إيديولوجيات الحرب والسلم (الإصدار 1). (جوزف عبد الله، المترجمون) بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
9. خالد حامد شنيكات. (2009). عمليات حفظ السلام. دراسة في التطورات وسياقاتها المستقبلية (الإصدار 1). مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المحرر أبو ظبي.
10. سيد أحمد قوجيلي. (2018). الصراع على تفسير الحرب والسلم. دراسات في منطق التحقيق العلمي في العلاقات الدولية (الإصدار 1). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المحرر.
11. مجلة الجيش. (2021). رفضا للسياسات المنافية لحسن الجوار الجزائر تقطع العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المغربية، سبتمبر 2021. مجلة الجيش العدد 698، صفحة 33.

12. مجلة الجيش. (فيفري، 2023). رسالة السيد رئيس الجمهورية بمناسبة انعقاد الدورة (17) لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. تعزيز المناعة الفكرية، العدد 715، فيفري 2023. مجلة الجيش العدد 715، صفحة 03.
13. مجلة الجيش. (أفريل، 2023). مقابلة السيد رئيس الجمهورية مع قناة "الجزيرة". الجزائر دولة مسالمة. مجلة الجيش العدد 717، صفحة 07.
14. ميثاق الأمم المتحدة. ميثاق الأمم المتحدة. المواد 24، 26، 39، 40، 41، والتدابير الخاصة بالمواد 42-47. تم الاسترداد من <http://www.un.org> تم الإطلاع (17 مارس، 2023)